

وزارة التعليم العالي
إدارة العامة للبحوث الثقافية
قطاع الشؤون الثقافية والبعثات

دراسة مقدمة للمؤتمر الذي عقده مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد
جامعة القاهرة في نوفمبر ٢٠٠٥
بعنوان نحو إستراتيجية جديدة لدفع العلاقات المصرية الكورية

واقع العلاقات الثقافية بين مصر وكوريا الجنوبية

إعداد

الدكتورة / رجاء إبراهيم سليم

واقع العلاقات الثقافية بين مصر وكوريا الجنوبية

٥٠ د رجاء إبراهيم سليم

تعتبر هذه الدراسة هي الأولى التي تهدف إلي رصد وتحليل واقع العلاقات الثقافية المصرية- الكورية، لتوضيح مكامن القوة في هذه العلاقة لدعمها وتقويتها، وإلى مواطن الضعف لمعرفة أسبابها لتلاشيها، ولاستشراف مستقبل هذه العلاقات لتكون أمام متخذي القرار في المؤسسات الثقافية والتعليمية.

وهذه الدراسة تحاول التوصل إلي رؤية متكاملة للعلاقات الثقافية المصرية- الكورية حيث شهدت هذه العلاقات نمواً في نهاية التسعينات من القرن العشرين، وإن كان ليس بالكبير، خاصة بعد زيارة الرئيس مبارك لكوريا في أبريل عام ١٩٩٩، ومن ثم فإنه سيتم رصد وتحليل واقع العلاقات الثقافية بين مصر وكوريا في العشرة سنوات الأخيرة.

وتشتمل الدراسة علي ثلاثة جوانب : جانب وصفي ، يعني باستعراض واقع العلاقات الثقافية بين الدولتين . وجانب تحليلي ، يعني بتحليل هذه العلاقة . وجانب تقويمي ، يعني بإظهار نقاط الضعف ونقاط القوة في هذه العلاقة . والحد الزمني للدراسة هو العشرة سنوات الأخيرة في الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥ .

وسيتيم إلقاء الضوء علي النقاط التالية :

أولاً : أهمية العلاقات الثقافية .

ثانياً : المقومات الإيجابية في علاقة مصر الثقافية بكوريا .

ثالثاً : المؤسسات المعنية بالتبادل الثقافي في كل من مصر وكوريا .

رابعاً : مجالات التبادل الثقافي بين الدولتين :

١ - الاتفاقيات الثقافية .

٢ - التبادل الطلابي .

٣ - التعاون التكنولوجي .

٤ - السياحة .

٥ - تبادل الأنشطة الثقافية .

٦ - الدبلوماسية الشعبية .

خاتمة: وتتناول رؤية مستقبلية للعلاقات الثقافية المصرية- الكورية .

أولاً: أهمية العلاقات الثقافية :

الثقافة هي وسيلة الإنسان في محاولته للتكيف مع مكونات البيئة المحيطة به ، وتمثل الثقافة في أي مجتمع الإرث الاجتماعي له ، وتشمل الحصيلة الإجمالية لتقاليد وعاداته وفنونه وقيمه ومعارفه ومعتقداته ومعارفه . وهي طريقة الحياة التي تميز كل مجتمع عن غيره . وكل شعب له ثقافة تميزه عن الشعوب الأخرى ، أي تجعله مختلفاً عن الشعوب الأخرى وإن تشابه معها في بعض الوجوه ، فالثقافات تتأثر ببعضها البعض وتبنى من بعضها البعض . وتعتبر العلاقات الثقافية أيسر وأنجح المداخل لإرساء قواعد العلاقات الدولية بين الدول ، حيث إنها لا تثير الشبهات ، ولذلك ظهر الاهتمام بالدبلوماسية الثقافية في السنوات الأخيرة ، كما أن مجالاتها متعددة حيث تشمل التعليم والتدريب والبحث العلمي وإبداعات الفنون والرقص والمتاحف والآثار والبعثات العلمية والشباب والمرأة . ومما لا شك فيه أن مختلف الثقافات تثرى بعضها البعض ، من خلال التفاعل بين الشعوب ، وأصبح من الصعب علي أي شعب العيش في عزلة عن ثقافة غيره من الشعوب ، وأصبح التبادل الثقافي بين الدول جزءاً أساسياً من العلاقات الدولية المعاصرة ومن سياسات الدول إزاء بعضها البعض . وحيث إن الشعوب لا يمكن أن تنعزل بعضها عن البعض في عصر ثورة المعلومات والاتصالات فالكل مطالب بالتعاون والحوار ، وهنا تبرز قضية المشترك الثقافي ، أي ضمان حد أمثل من التواصل المعرفي والتلاقي الثقافي بين الشعوب خاصة مع بدايات القرن الحادي والعشرين . وأصبحت برامج التبادل الثقافي أداة للسياسة الخارجية للدول . كذلك أولت الهيئات الدولية والإقليمية اهتماماً كبيراً بالثقافة والتعليم ، إدراكاً منها أن العلاقات الثقافية الدولية تلعب دوراً هاماً في إنماء التفاهم بين الشعوب والدول . ولأهمية الثقافة فإنها تشكل أحد الاهتمامات الكبرى التي تعني بها منظمة

اليونسكو . وقد جعل منها إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي عام ١٩٦٦ " حقاً وواجباً لكل الشعوب وكل الأمم التي ينبغي أن تشارك في العلم والمعرفة ، وأظهرت المؤتمرات التي عقدت بعد ذلك علي مستوي الحكومات حول السياسات الثقافية الاهتمام بهذا الموضوع (١).

وتأتي أهمية الثقافة في الحياة السياسية في أن الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع ، حيث يتحصل جوهر الثقافة السياسية في القيم والاتجاهات السلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع . وتؤثر هذه الثقافة السياسية تأثيراً كبيراً علي النظام السياسي (٢) .

ولا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل عناصرها بالنسبة لسائر أفرادها ، إذ أن هناك دائماً هامش للاختلاف الثقافي تفرضه عوامل معينة كالأصل العنصري والديانة ومحل الاقامه والمهنة والمستوي الاقتصادي والحالة التعليمية.

ويمكن القول أن الثقافة السياسية يساهم في تشكيلها بدرجات متفاوتة كل من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والميراث التاريخي والإطار الطبيعي والتنشئة الاجتماعية والسياسية ونمط الحكم والسياسة، ومثلاً تتأثر ثقافة المجتمع السياسية بأوضاعه الاجتماعية والسياسية فإنها ولا شك تؤثر بدورها في تلك الأوضاع بما يؤكد وجود علاقة جدلية بين ما هو مادي وما هو معنوي. فقد تعمل علي استمرارها أو تدفع اتجاه تغييرها .

وتعد الوسائل الثقافية من أهم الوسائل التي تركز عليها نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، حيث تتخذ من هذه الوسائل توطئة ضرورية ومقدمة لازمة لسريان وفعالية الوسائل الأخرى السياسية والاقتصادية ، حيث تعد الوسيلة الثقافية أو التغيير الثقافي - بمعني أدق - شرطاً أساسياً لحدوث التغييرات الأخرى .

ولا شك أن الشعوب تكتشف نفسها وتتقارب وتتعاطف بواسطة الثقافة ، ولذلك فإن اللقاءات الثقافية الدولية تحقق ما يمكن تسميته " تقريب الفوارق الثقافية " وتأتي أهمية هذا الموضوع في وقت تزايد فيه اهتمام المجتمع الدولي (خاصة في السنوات الأخيرة) بالحوار بين الثقافات والحضارات، كما ظهرت خطورة الترويج لفكرة الصدام بين

الحضارات وتأثيره السلبي علي الأمن والسلم العالميين ، وظهر مؤخراً مصطلح آخر هو تلاحم الحضارات .

وموضوع هذه الدراسة يدور حول العلاقات الثقافية المصرية-الكورية، أي بين دولتين تختلفان في العقيدة والأصول الثقافية، بمعنى أن الحوار الثقافي والعلاقات الثقافية تتمان بين ثقافتين مختلفتين في العقيدة وفق ضوابط في التسامح وتقبل التنوع الثقافي والحضاري . وتبرز أهمية العلاقات الثقافية في خدمة الاقتصاد في أن المستثمر يحتاج إلى إجراء دراسة مدققة لمؤشرات نجاح الاستثمارات ، كما أن البعد الجغرافي بين البلدين وما يتبعه من عدم توافر المعلومات الكاملة عن السوقين يدفع إلى الاهتمام بالعلاقات الثقافية لتعويض هذا النقص . وتجدر الإشارة هنا إلي الدور التبادلي بين التجارة والثقافة في عصر الفتوح الإسلامية حيث أن الإسلام أنتشر في جنوب شرق آسيا عن طريق التجارة . وقد برزت أهمية السوق المصري لكوريا الجنوبية من تصريح السفير الكوري في مصر ، حيث قال في حديث له : " إن مصر لا تزال واحدة من بين الأسواق الأكثر جذباً للاستثمارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك نظراً لموقعها الاستراتيجي بين الأسواق العالمية ، والقاعدة الاستهلاكية بها كبيرة . ووصفها كأكثر الاقتصاديات تأثيراً في المنطقة . ونحن نبذل جهوداً متواصلة من أجل مزيد من تطوير علاقتنا مع مصر . ومن وجهة نظرنا فإن أهم خطوة لزيادة الاستثمارات الكورية في مصر هي تطوير الاتصالات بين رجال الأعمال في كلا البلدين " . وفي هذا السياق تعددت زيارات الوزراء الكوريين لمصر، خاصة وزراء الخارجية ، والبناء

والنقل، والتجارة والصناعة ، بالإضافة إلى نائب وزير العدل . وقد بلغ عدد هذه الزيارات اثنتا عشرة زيارة في الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢ (٣).

ثانياً : المقومات الإيجابية في علاقة مصر الثقافية بكوريا الجنوبية:

بداية يجب التنويه إلى أن التأكيد على المقومات الإيجابية في علاقة الدولتين في النواحي الثقافية ليس بهدف التقليل من حقيقة وجود فوارق جوهرية بين الثقافتين ، ولكن

بهدف التأكيد على أن أوجه التقارب بين الثقافتين يؤدي إلى مزيد من الفهم بين الشعبين ،
على الرغم من بعد المسافة بينهما .

تلقي هذه الدراسة الضوء علي العلاقات بين دولتين هما مصر وكوريا الجنوبية الأولي :
دولة عربية إسلامية تقع شمال شرق أفريقيا ومساحتها ١٠٠٢ ألف كم مربع ، وعدد سكانها
٧٢ مليون نسمة طبقاً لتقديرات ٢٠٠٥ ولغتها الرسمية هي العربية وسكانها ينتمون لمجموعة
عرقية واحدة ، والديانة السائدة هي الإسلام بجانب وجود الديانة المسيحية .

والثانية : هي كوريا الجنوبية وهي دولة أسيوية تقع علي شبه الجزيرة الكورية في القطاع
الشمالي الشرقي من قارة آسيا، وتحتوي علي أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة بالإضافة إلي
أراضي شبه الجزيرة الكورية ومساحتها ٩٨٤٨٠ كم مربع ، وعدد سكانها ٤٨٤٢٢٦٤٤ نسمة
طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٥ ، والسكان ينتمون لمجموعة عرقية واحدة ، ويتكلمون لغة واحدة
هي اللغة الكورية . وبلغت نسبة معتنقي الديانات فيها ٥٠٧٪ من إجمالي عدد السكان .
ومن معتنقي الديانات يوجد بينهم ٤٦٪ بوذييين ، ٣٩٪ بروتستانت ، ١٣٪ كاثوليك (وقد
دخلت الكاثوليكية إلي كوريا في القرن السابع عشر الميلادي ، ودخلت البروتستانتية عام
١٨٤٤) هذا إلي جانب أقلية مسلمة . وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي ١٠٠١٣ ر٠ ألف
دولار أمريكي عام ٢٠٠٢ (٤) .

ويتميز المجتمع الكوري بارتفاع معدل التحضر حيث تشير التقديرات إلي وجود حوالي
٨٠٪ من سكان كوريا يعيشون في المدن ؛ فضلا عن ارتفاع المستوى التعليمي بالمدارس
حيث بلغت نسبة المتعلمين ٩٩٢٪ عام ٢٠٠٥ ، وذلك يرجع إلي أن الفكر الكونفوشيوسي
أولي أهمية خاصة للتعليم حيث يرى فيه أساساً للتقدم . وتصل نسبة الالتحاق في التعليم
الابتدائي ١٠٠٪ من الأطفال في الفئة العمرية ، والتعليم الابتدائي والإعدادي إجباري
واعتباراً من عام ٢٠٠٢ تم تقديم تعليم مجاني ل ٢٠٪ من الأطفال تحت سن خمس سنوات
(٥) .

ومما لاشك فيه أن مجمل الخصائص الذاتية لمصر وكوريا الجنوبية يمكن أن تنعكس
علي العلاقات بين الطرفين . فيوجد أوجه تشابه بين مصر وكوريا فيما يتعلق ببعض
المشكلات مثل الزيادة السكانية المطردة ومشكلات التنمية والإصلاح الاقتصادي . كما أن

كثافة وتنوع العلاقات بين الدولتين يتوقف لدرجة كبيرة علي مدى التوافق بين ثقافة مصر وثقافة كوريا .

وتجدر الإشارة إلي أنه يوجد تشابه بين أسلوب تكون الثقافة المصرية والثقافة الكورية . فالبنسبه لمصر نجد أنه تعاقب عليها كثير من الثقافات والأجناس والشعوب مما أوجد امتزاجا اجتماعيا وثقافيا بين عناصر بشرية كثيرة ، وتمكن المجتمع المصري من إنشاء حضارة كبرى عريقة انصهرت في بوتقتها تلك الحضارات والثقافات . ونتيجة لذلك تضمنت الثقافة المصرية والكوريه مرونة وفتحة تجاه الثقافات الأجنبية وتميزت بقدرتها على التكيف (٦) .

وعلى الجانب الآخر، فإن الكونفوشيوسية تمثل الإطار الحاكم لنظم دول شرق آسيا، ومن خلال مرونتها طور الآسيويون مجموعة من القيم التي جاءت نتاجا لعملية من المزج تم من خلالها الربط ما بين التقليدية والحداثة علي نحو تدريجي ، مما أدي إلي عدم التصادم بين الثقافة التقليدية والحديثة من ناحية وأنتج نماذج عدة للجمع بين الثقافتين تتميز بالخصوصية الذاتية (٧) .

والثقافة السياسية الكورية تمثل نتاجا لتفاعل عدد من الثقافات عبر العصور حيث استوعبت الثقافة الكورية عناصر كل من الثقافة الصينية واليابانية وتواجه الآن مؤثرات الثقافة الغربية التي تسعى إلي اختراق منظومة القيم الكورية .

وإذا نظرنا للثقافة السياسية الكورية نجد أنها تمثل خليطا من عناصر أصيله ارتبطت بالتاريخ الكوري القديم إلي جانب مجموعة أخرى من المؤثرات التي أسهمت في تشكيل هذه الثقافة ، وإن كان من الممكن الجزم إن هذه المجموعة في معظمها تمثل نتاجا للفكر الكونفوشيوسي الصيني .

وقد مثلت خاصية امتداد فترات الحكم في إطار بيروقراطية مركزية أحد سمات التقاليد السياسية الكورية ، ويرجع هذا الواقع إلي حد كبير إلي طبيعة شبه الجزيرة الكورية التي تتسم بالصغر النسبي وبكثافة سكانية عالية مما قاد إلي قوة الجهاز الحكومي المركزي واستمرارية الحكم لفترات طويلة .

ومن ناحية أخرى توطدت العلاقة بين كل من الدين والثقافة والسياسة الكورية حيث أسهمت مختلف الانتماءات الدينية للشعب الكوري علي مر العصور في تشكيل هذه الثقافة . هذا وقد استمرت كل من الديانة البوذية والكونفوشيوسية لفترة طويلة في كوريا حيث

نادت الكونفوشيوسية بقيم التسامح والحكمة والعمل ، كما أرست المثاليات الأساسية التي تمحورت حول السلوكيات الإنسانية . حيث يؤكد الفكر الكونفوشيوسي علي أهمية العلاقات الشخصية والعائلية ، وعلي السلطة الأبوية والأسرية الممتدة . وبالمثل فإن العلاقة بين كل من الدين والثقافة والسياسة المصرية قد توطدت أيضاً (٨) .

وعندما نتحدث عن العلاقات الثقافية فلا بد أن نأخذ في الحسبان التأثير الثقافي للعولمة علي ثقافات الدول فإن وسائل الإعلام وما تنقله من تصورات وأفكار يمكن أن يكون لها تأثير يستهدف إضعاف الثقافات المحلية . وهنا يثور تساؤل وهو ما مدي احترامها للخصوصيات الثقافية التي لا يمكن تجاهلها من حيث التأثير . فبالنسبة لكوريا فإن كان المجتمع الكوري لا يميل كثيراً إلي الفكر الوافد ، بيد أنه تقبل صيغة توليفية تجمع بين كل من التقليدية والحداثة في إطار تكريسه للثقافة التقليدية ، فقد تقبلت الثقافة الكورية استيعاب بعض عناصر المنظومة الليبرالية علي أن تكون الريادة والصدارة لمكوناتها التقليدية . فالتجربة الكورية تشير إلي أنها قامت بتطوير ثقافتها الوطنية أي دعم الخصوصية الثقافية من خلال انتقاء العناصر الإيجابية في الكونفوشيوسية وتطويع بعض القيم الغربية التي تتلاءم معها (٩) .

وبالنسبة لمصر فإن الإشكالية التي تواجهها أيضاً مع العولمة تتمثل في ثقافة المجتمع المصري ، التي هي أقرب إلي المحلية منها إلي العالمية . فوفقاً لهذه الثقافة فإن مصر بالنسبة للمصريين هي أم الدنيا ، وما دامت كذلك فكل ما هو مصري يمثل الأصالة وكل ما هو خارجي بخلاف ذلك . الطابع المحلي لثقافة المجتمع المصري بالإضافة إلي الخبرة التاريخية المريرة في التعامل مع المستعمر الأجنبي ولداً قادراً واضحاً من الحذر والتشكك في كل ما يأتي من الخارج ، وتأتي العولمة لتحاول غرس ثقافة مضادة لهذه الثقافة المتأصلة في المجتمع المصري ، ولعل هذا يفسر هذا القدر الواضح من الحذر والتردد المصري في التعامل مع المتغيرات الناتجة عن العولمة (١٠) .

ثالثاً : المؤسسات المعنية بالعلاقات الثقافية بين مصر ودول العالم (١١) .

نظراً لاهتمام الحكومة المصرية بالعلاقات الثقافية مع دول العالم لذلك يوجد العديد من المؤسسات المعنية بالعلاقات الثقافية بين مصر وبين هذه الدول ، والتي يمكن تقسيمها إلي ثمان مجموعات كالتالي :

١- مؤسسات معنية بالطلاب الوافدين الدارسين بالجامعات المصرية بعضها يتبع وزارة التعليم العالي وهي الإدارة العامة للطلاب الوافدين ، والإدارة العامة للأنشطة الطلابية للوافدين . وبعضها تابع للأزهر مثل مجمع البحوث الإسلامية ، ومدينة البحوث الإسلامية . والإدارة العامة للبعثات وشئون الوافدين بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف . وبعضها يتبع وزارة الخارجية وهي اللجنة الفرعية للطلبة الوافدين .

٢- مؤسسات معنية بالموفدين المصريين إلي مختلف دول العالم وهي الإدارة العامة للبعثات التابعة لوزارة التعليم العالي ، وإدارة البحوث الإسلامية التابعة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

٣- الأجهزة المعنية بالعلاقات الثقافية بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية وهي الإدارة المركزية للعلاقات الثقافية التابعة لوزارة التعليم العالي ، وإدارات العلاقات الثقافية بالجامعات المصرية .

٤- مؤسسات معنية بالإشراف علي المراكز والمكاتب الفنية المصرية بالخارج وهي الإدارة العامة للتمثيل الثقافي التابعة لوزارة التعليم العالي ، والتي تشرف علي المكاتب والمراكز الثقافية المصرية بالخارج . وإدارة التمثيل التجاري التابعة لوزارة التجارة والتي تشرف علي المكاتب التجارية المصرية . والهيئة العامة للاستعلامات التي تشرف علي المكاتب الإعلامية المصرية بالخارج ، فضلا عن الإذاعات الموجهة للدول الآسيوية .

٥- مؤسسات معنية بتنظيم اللقاءات الثقافية وتبادل الزيارات بين الوفود المصرية والوفود الأجنبية ، وهي إدارة العلاقات الثقافية الخارجية التابعة لوزارة الثقافة ، التي تنظم تبادل الفرق الفنية والسينمائية والمسرحية وسفر الشعراء وإقامة الأسابيع الثقافية ومعارض الفنون التشكيلية والمسابقات الفنية وغيرها من ألوان الفنون والاشتراك في المهرجات والمعارض بين مصر ودول العالم .

٦ - مؤسسات غير حكومية مهتمة بالتفاهم بين الشعب المصري وشعوب الدول الأخرى ، وهي جمعيات الصداقة ويشرف علي نشاط هذه الجمعيات نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الثقافية العامة والدينية بوزارة الخارجية ، بالإضافة إلي وجود الاتحاد النوعي لجمعيات الصداقة .

٧- مؤسسات تعليمية وبحثية ، وهي معهد الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق ، ومركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة . وقد جاء إنشاء المركز عام ١٩٩٥ ليعكس إدراكاً للأهمية المتزايدة لآسيا في النظام العالمي ، وأهمية التنمية الآسيوية ، وتأثير آسيا علي المصالح المصرية والعربية .

أما المؤسسات الكورية المعنية بالعلاقات الثقافية الدولية فهي وزارة الثقافة والسياحة ، وإدارة التعاون التعليمي الدولي التابعة لوزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية وهي المعنية بالتعاون الدولي في مجال التعليم ، والهيئة الكورية للاستعلامات "ما وراء البحار" .

مما سبق يتضح تعدد المؤسسات المعنية بالعلاقات الثقافية بدول العالم خاصة في مصر ومع ذلك يلاحظ ضآلة حجم التبادل الثقافي بين الدولتين ، فالعبرة ليست بكثرة عدد المؤسسات ولكن العبرة بأدائها وفعاليتها .

رابعاً : مجالات التبادل الثقافي بين الدولتين :

مرت العلاقات السياسية بين مصر وكوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٩٥ بمرحلة خمول سببتها المتغيرات الدولية والإقليمية ، حيث تبنت الدولتان وجهات نظر مخالفة سواء من ناحية التعاون الإستراتيجي مع القوى الكبرى أو فلسفة عدم الانحياز ، وهو ما أدى إلى غياب التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بينهما وعلي الرغم من ذلك فقد تم توقيع اتفاقيات تعاون ثنائي في مجالات الثقافة والتعاون الفني ومنع الازدواج الضريبي .

وقد تم الاعتراف الرسمي من مصر بجمهورية كوريا بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٥ لعام ١٩٤٨ ووافقت مصر على إقامة قنصلية عامة لكوريا الجنوبية عام ١٩٦٠ وتم افتتاحها في ديسمبر ١٩٦١ . وعندما عرضت مصر على كوريا الجنوبية رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى السفارة عام ١٩٦٣ لم يتم ذلك ، فطبقاً لمبدأ هالشتين فان كوريا الجنوبية لاتقيم علاقات دبلوماسية بينها وبين أي دولة لها علاقات دبلوماسية مع كوريا الشمالية . وبعد أن تم افتتاح أول قنصلية عامة مصرية في سول في ١٩ أغسطس ١٩٩١ تحولت إلي سفارة في ١٨ أبريل ١٩٩٥ . وكان رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين منذ ذلك الحين بمثابة نقطة تحول في سجل التعاون بين البلدين

وصارت العلاقات بين البلدين في تقدم مستمر منذ ذلك الحين (١٢)، وقامت الشخصيات البارزة في كلتا الدولتين بتبادل الزيارات . وفي مقدمة هذه الزيارات زيارة الرئيس الكوري الأسبق "كيم كونج بيل " لمصر في فبراير ١٩٩٩ . وزيارة الرئيس مبارك الرسمية لكوريا في أبريل من نفس العام .

وفيما يلي يتم استعراض مجالات العلاقات الثقافية بين البلدين وهي :

- ١ - عقد الاتفاقيات الثقافية . ٢ - التبادل الطلابي . ٣ - التعاون التكنولوجي .
- ٤ - السياحة . ٥ - تبادل الأنشطة الثقافية . ٦ - الدبلوماسية الشعبية .

١ - الاتفاقيات الثقافية (١٣) .

لما كانت عملية التبادلات الثقافية والعلمية من أهم دعائم تحقيق التقدم والرخاء للمجتمعات المختلفة، لذلك كان لابد من تنمية هذه التبادلات وتنظيمها ، ووضع السياسات التي تساهم في تنفيذها لتحقيق أقصى فائدة ، لذلك رأى المجتمع الدولي أن يكون ذلك التبادل طبقاً لاتفاقيات يتم عقدها بين الأطراف المعنية . وتسمى تلك الاتفاقيات باتفاقات التعاون الثقافي والفنى . ولكل اتفاق ثقافي برنامج تنفيذي يحدد تفاصيل المعاملات المالية وتوقيت التنفيذ وغير ذلك من التفاصيل .

وفيما يلي الاتفاقيات الثقافية التي تمت بين الدولتين :

* بدأ الإطار القانوني للتبادل الثقافي والتعاون الفنى بين مصر وكوريا الجنوبية بتوقيع أول اتفاق ثقافي وعلمي بينهما لتنظيم العلاقات الثقافية بينهما في ٣٠ أغسطس ١٩٨٨ .

* تم توقيع اتفاق تعاون تلفزيوني بين اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري، وهيئة الإذاعة والتلفزيون الكورية في يناير ١٩٩٤ .

* تم توقيع اتفاقية للتعاون بين اتحاد الهندسة والعلوم الكوري وأكاديمية البحث العلمي المصرية في عام ١٩٩٥ ، لدعم التعاون العلمي بين البلدين، وطبقاً لهذه الاتفاقية تلتزم الحكومة الكورية بدعوة من ١٠ - ١٥ باحثاً مصرياً سنوياً للتدريب لمدة سنة في كوريا .

* تم توقيع اتفاق لإيفاد متطوعين كوريين لمصر تطبيقاً للاتفاق الثقافي والفنى الموقع بين البلدين في مارس ١٩٩٦ .

* تم التوقيع على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون العلمى والثقافى والفنى بين البلدين فى القاهرة فى أغسطس ١٩٩٦ .

* أثناء زيارة الرئيس مبارك لكوريا الجنوبية عام ١٩٩٩ تم توقيع اتفاق التعاون العلمى والتكنولوجى بين البلدين .

* تم توقيع بروتوكول الاتصالات بين البلدين عام ٢٠٠٤ حيث تمخض عنه افتتاح نادى تكنولوجيا المعلومات بالجيزة .

* تم توقيع برنامج تنفيذى عام ٢٠٠٤ لاتفاقية التعاون الثقافى والفنى .

ولما كانت الجامعات من أفضل المؤسسات التى يمكن أن تحدد مجالات التعاون العلمى ، لذلك يتم عقد اتفاقات مباشرة بين الجامعات المصرية والكورية . وتتضمن الاتفاقية بين الجامعات احتياجات كل جامعة من تبادل زيارات الأساتذة والمهمات العلمية المختلفة وقد تم عقد سبع اتفاقيات بين جامعات كورية ومصرية فى الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٣ وهى : ثلاث اتفاقيات مع جامعة القاهرة فى أعوام ١٩٩٩ ، و ٢٠٠٠ ، و ٢٠٠٢ . واتفاقيتان مع جامعة عين شمس عامي ١٩٩٩ ، و ٢٠٠١ . واتفاقية مع جامعة الإسكندرية عام ٢٠٠١ . واتفاقية مع جامعة الزقازيق عام ٢٠٠٣ .

٢ - التبادل الطلابى

تعد التبادلات العلمية ظاهرة ثقافية ممتدة عبر التاريخ الحضارى للإنسان ، فالنشأة الأولى للحضارات القديمة تشير إلى حدوث احتكاكات علمية وعلاقات تأثير فيما بينها . وكان للعلماء دور كبير فى نقل الحضارات . وعندما كانت مصر مركزاً للعلم فى العالم القديم ارتحل إليها كثير من علماء العالم لاستيعاب حضارتها لنقلها لبلادهم ، كما بدأت مصر فى إرسال بعثات طلابية للدول الأوروبية فى بداية القرن التاسع عشر .

ويعتبر التبادل الطلابى أهم صور العلاقات الثقافية ، إذ من خلال هؤلاء الطلاب يتم الانفتاح العلمى والفكرى على العالم ، كما أنهم خلال إقامتهم فى البلد المضيف يكونون العديد من الصداقات مع شعب تلك الدولة وينقلون إليه ثقافة بلادهم ، فضلا عن تفهمهم لثقافة البلد المضيف ونقلها لبلادهم . ويمكن للطلاب الوافدين أن يلعبوا دورا هاما فى توافد السياح فى المستقبل ، حيث يمكن أن يكونوا خير دعاة لتشجيع أبناء وطنهم لزيارة

مصر وذلك بعد تخرجهم وعودتهم إلي بلادهم. والتبادل الطلابي بين مصر وكوريا ذو شقين: الشق الأول، الطلاب المصريون الدارسون في الجامعات الكورية. والشق الثاني، الطلاب الكوريون الدارسون في الجامعات المصرية.

أ- الطلاب المصريون الدارسون بالجامعات الكورية: لما كان تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة في مختلف المجالات يتطلب توفير قوي بشرية متخصصة ومدربة تدريباً عالياً مواكباً وملاحقاً للتقدم العلمي، لذلك ظهرت الحاجة إلي إرسال المبعوثين المصريين لمختلف دول العالم المتقدم لنيل الدرجات العلمية أو لإجراء بحوث، فضلاً عن إكساب المبعوث خبرة التعايش مع المناخ البحثي المتقدم.

ولما كانت كوريا الجنوبية قد قطعت شوطاً كبيراً في التقدم العلمي والتكنولوجي، كما أن الحكومة الكورية تولى الأولوية القصوى للتعليم ويخصص له أعلى مخصصات مالية من الميزانية السنوية، لذلك برز الاهتمام بإيفاد المبعوثين المصريين إليها لنيل الدرجات العلمية العليا أو سفرهم في مهمات علمية لإجراء البحوث. إلا أنه يلاحظ قلة عدد الطلاب المصريين الذين أوفدوا إلي كوريا. فقد تم إيفاد مبعوثين اثنين فقط لأول مرة لكوريا الجنوبية عام ١٩٨٢ لنيل درجة الدكتوراه علي نفقة الحكومة الكورية. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥ بلغ عدد المصريين الذين أوفدوا علي إجازة دراسية ثمانية طلاب فقط للحصول علي درجة الدكتوراه من كوريا الجنوبية علي نفقة الجانب الكوري (١٤).

ب- الطلاب الكوريون الدارسون في مصر:

لما كانت مصر رائدة في عالم الحضارة والفكر، فقد فتحت أبواب جامعاتها ومعاهدها لأبناء دول العالم المختلفة لتلقي العلم فيها منذ جامعة الإسكندرية القديمة وبعد إنشاء الأزهر الشريف. ثم جاءت حكومة ثورة ٢٣ يوليو وشجعت استقدام الطلاب من مختلف دول العالم للدراسة في الجامعات والمعاهد المصرية وقدمت لهم المنح الدراسية.

وينقسم الطلاب الكوريون القادمون للدراسة في مصر إلي فئتين: الفئة الأولى، وهي التي تأتي لتعلم العربية في مركز تعليم اللغة العربية التابع للإدارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين بوزارة التعليم العالي. وقد بلغ عدد الطلاب الكوريين الذين التحقوا بفصول تعليم اللغة العربية ١٢٧ طالب في الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥ كما هو موضح بجدول رقم (١).

والفئة الثانية من الطلاب الكوريين التي تأتي للدراسة في مصر فإنها تلتحق بالدراسة الجامعية في المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا أو كطلاب مستمعين . ويتضح من الجدول رقم (١) أن عدد الطلاب الكوريين في الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥ الذين التحقوا بالمرحلة الجامعية الأولى ٤ طلاب فقط ، وعدد الطلاب الذين كانوا مقيدين بالدراسات العليا في كل سنة في الفترة محل الدراسة إما طالبين أو ثلاثة . كما تم تقديم منح دراسية إما لدراسة اللغة العربية أو منح تبادل ثقافي للطلاب المستمعين ، وقد تراوح عدد هذه المنح سنويا ما بين ثلاث منح وست منح . أما المنح المقدمة لدراسة اللغة العربية فقد تراوح عددها ما بين أربع وخمس منح سنويا (١٥).

ومما يجذب الانتباه أن عدد الطلاب الكوريين الذين درسوا في فصول اللغة العربية تراوح عددهم ما بين ثمانية وثلاثة وعشرين طالبا سنويا وربما يرجع اهتمام أبناء كوريا الجنوبية بدراسة اللغة العربية إلي وجود العديد من الشركات الكورية التي تعمل مع نظيراتها في مصر والتي يرغب العاملون بها من الكوريين في تعلم اللغة العربية .

وتجدر الإشارة إلي أنه نظراً لوجود أقلية مسلمة بكوريا الجنوبية (دخل الاسلام الى كوريا الجنوبية حوالي القرن العاشر الميلادي) وقد تأسس اتحاد المسلمين الكوريين عام ١٩٦٧ ، كم اتم إنشاء مركز إسلامي في نفس العام ، و ساهمت مصر في انشائه مع دول عربية وإسلامية أخرى، فضلاً عن أن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر وجه اهتماماً خاصاً لتدريس الديانة الإسلامية في المركز الإسلامي وإعداد علماء دين مسلمون من بين أبناء كوريا في المستقبل (١٦) . وقد قدم الأزهر منحاً لطلاب كوريا الجنوبية للدراسة بالأزهر بلغ عددها ثلاث منح عام ١٩٨٣ إرتفع إلي خمس منح عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (١)

عدد الطلاب الكوريين الدراسيين في مصر في المدة من ٩٦/٩٥ وحتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤

عدد الطلاب الدارسين في فصول اللغة العربية	عدد المنح المقدمة		عدد الطلاب المقيدين في مرحلة الدراسات العليا	عدد الطلاب المقيدين في المرحلة الجامعية الأولى	السنة
	منح لغة عربية	منح تبادل ثقافي			
٩	٥	٣	٣	١	١٩٩٥
١٣	٥	٦	٢	-----	١٩٩٦
-----	٥	٦	-----	-----	١٩٩٧
٨	٥	٦	-----	-----	١٩٩٨
			٣	٣	١٩٩٩
-----	-----			٩	
١٣	٤	٣	٢	-----	٢٠٠٠
١١	٤	٣	٢	-----	٢٠٠١
٢٣	٤	٣	٢	-----	٢٠٠٢
١٩	٤	٣	٢	-----	٢٠٠٣
٢٣	٤	٣	٢	-----	٢٠٠٤
٢٣	٤	٣	٢	-----	٢٠٠٥

المصدر: الإدارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين .

وهناك درجة متنامية من الاهتمام داخل الهيئات العلمية المصرية بالحوار مع

الأكاديميين الكوريين ، حيث جري على سبيل المثال :

* في هذا الإطار تم الاتفاق بين مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والمعهد الكوري لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا علي إجراء سلسله من الندوات والمؤتمرات المشتركة التي تعقد بشكل دوري في القاهرة وسول ، لتشجيع التفاهم المشترك بين الجانبين وتحديد مساحات الاتفاق والاختلاف والمساعدة في إبتكار الآليات التي تمكنها من تحقيق التعاون المشترك ، وبناء قاعدة معلومات عن العلاقات المصرية- الكورية بجميع صورها وأشكالها ، بما يساعد صانعي القرار والباحثين الأكاديميين في البلدين في هذا المجال . وقد عقدت بالفعل عدة مؤتمرات في القاهرة وسول ، وأمکن من خلالها البدء في وضع قاعدة معلوماتية ومعرفية بين الجانبين (١٧) .

* كما تم الإعداد لعقد المؤتمر المصري الكوري السابع في يوليو عام ٢٠٠٢ لمناقشة أهم القضايا المتعلقة بالأوضاع في الشرق الأوسط وحوار الحضارات بين الثقافات .
* وتم تنظيم حوار مصري كوري في سول في سبتمبر عام ٢٠٠٢ وكان موضوع الحوار هو " التعاون المصري - الكوري في القرن الـ ٢١ " وذلك بواسطة المعهد الكوري للشرق الأوسط وأفريقيا KIMA بمشاركة مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة .

٣ - التعاون التكنولوجي:

حققت كوريا الجنوبية تطوراً اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً في فترة قصيرة ، وأثبتت أنها يمكن أن تحافظ على اقتصادها عالياً ليس فقط بدور الاقتصاديين ورجال المال والسياسة في البلاد ، ولكنها آمنت بضرورة استخدام الدعامة الأساسية بتكوين الكوادر العلمية القادرة على التعامل والابتكار في مجال التكنولوجيا الرفيعة المستوى والفائضة على العلم الحديث خاصة فيما يتعلق بعلم الفيزياء (١٨) .

وتجدر الإشارة إلي أن كوريا أولت تعزيز تنمية التقدم العلمى والتكنولوجي عناية كبيرة منذ منتصف الستينات ، ففي عام ١٩٦٦ أنشأت معهد كوريا للعلوم والتكنولوجيا ، وفي عام ١٩٦٧ أنشأت وزارة العلوم والتكنولوجيا . كما تم تأسيس مجلس الرئاسة الاستشاري للعلوم والتكنولوجيا في أبريل ١٩٩٩ لتقوية التنسيق الكلى بين العلوم الوطنية وسياسة التكنولوجيا (١٩) . وعلى الجانب الآخر نجد أن مصر تهتم بالبحث العلمى منذ بدايات القرن العشرين حيث تم إنشاء المجلس الأول الأهلبي للبحوث في عام ١٩٣٩ ، وفي عام ١٩٥٦ تم إنشاء المجلس الأعلى للعلوم ، وأنشئت أول وزارة للبحث العلمى عام ١٩٦٣ .

والتعاون التكنولوجي محور مقترح بالغ الأهمية في العلاقات بين الدولتين ، فهذا المحور يحقق الفائدة للجانبين المصري والكوري ، فمن جانب كوريا فإن من مصلحتها نقل التكنولوجيا الموجودة لديها لدول مثل مصر والدول النامية ، ومن جانب مصر فإنه يمكنها الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي الكوري من خلال تشجيع التعاون في مجالات التصنيع المشترك ، ونقل التكنولوجيا، وتدريب الكوادر الفنية لدعم قدراتها الإنتاجية .

وفي إطار خطة مصر للتنمية التكنولوجية وإقامة أودية للتكنولوجيا فإن كوريا الجنوبية تصبح بالنسبة لها الشريك المناسب من وجوه كثيرة للتعاون التكنولوجي وما سيتبعه من استثمار ونتاج وتسويق وتصدير مشترك . كما أصبح لازماً أن تبادل مراكز المعلومات والتكنولوجيا والبحث العلمي وجمعيات وشركات التكنولوجيا في البلدين إلى إقامة جسور لتبادل المعلومات والمعرفة دعماً لرجال الأعمال (٢٠) .

وتبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات في أنه عندما يتم نقل التكنولوجيا فإنه يتم نقل مكوناتها الثقافية والاجتماعية . وهذا يتضح بشكل كبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام . ويمكن بناء جسر ثقافي مصري- كوري عن طريق نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢١) .

وتعتبر كوريا أن السوق المصرية إحدى أهم الأسواق العالمية بل تعتبرها السوق الإقليمية رقم واحد سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات أوفى مجالات التصنيع . وفي حوار مع وزير الخارجية والتجارة الكوري في أغسطس ٢٠٠١ قال إنه لا شك أنه من خلال المزج بين التكنولوجيا الكورية والمهارات المصرية تصبح إمكانات التعاون بلا حدود .

وحيث إن الحكومة المصرية تسعى لتطوير المعلوماتية في كل أرجاء البلاد لذا فإن الحكومة الكورية مهتمة بتنمية التعاون في هذا المجال ، حيث تم الآتي:

* في عام ٢٠٠٤ تم توقيع بروتوكول تعاون بين مصر وكوريا لتوفير الفرصة لتعزيز التعاون بين مصر وكوريا في مجال المعلومات والتكنولوجيا والموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وتدريب الكوادر المصرية بكوريا الجنوبية في مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . كما تم توقيع بروتوكول للتعاون الرقمي أثناء زيارة وزير الاتصالات الكوري لمصر في عام ٢٠٠٤ .

* تم افتتاح نادى تكنولوجيا المعلومات بالجيزة عام ٢٠٠٤ ، وذلك بالتعاون المشترك بين مصر وكوريا فى مجال التنمية البشرية والتكنولوجية والتدريب بوزارة الاتصالات والمعلومات المصرية . والنادى الجديد يحتوى على تقنيات فائقة التطور . ويعد هذا المركز الأول من نوعه الذي تقيمه كوريا فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والرابع على المستوى العالمى بعد المراكز التى أنشئت فى كل من رومانيا وفيتنام وكمبوديا . وهذا المركز أو النادى يعد تفعيلًا لمذكرة التفاهم بين وزارتي الاتصالات والمعلومات في البلدين .
وفى إطار الجهود المبذولة من أجل تطوير العلاقات والتعاون بين مصر وكوريا الجنوبية فى مجال تكنولوجيا المعلومات تمت عدة زيارات منها (٢٢):

* فى أغسطس ٢٠٠٢ تمت زيارة وفد من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية لسول ، وضم الوفد عددًا من ممثلي شركات القطاع الخاص المصرى . وكانت هذه الزيارة استجابة للدعوة المقدمة من الوكالة الكورية للتعاون الدولى (وهي تابعة لوزارة الشؤون الخارجية وتقوم بتقديم المساعدات للدول النامية).

* تم توجيه الدعوة لثمانية عشر من المصريين المهتمين بصناعة الإعلام والاتصالات للتدريب على برمجة الكمبيوتر والمشاركة فى ورشة عمل حول تكنولوجيا الاتصالات ، وذلك بالتعاون بين وزارة الاتصالات الكورية ووزارة الإعلام المصرية .

* زيارة صاحب إحدى كبريات شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكوريا الجنوبية لمصر فى نوفمبر ٢٠٠٢ بدعوة من وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرى ، التقى خلالها بكبار المسؤولين المصريين وممثلى القطاع الخاص لتقديم مجموعة من المقترحات لتعزيز الجهود المصرية لتطوير قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

٤ - السياحة

حين نتحدث عن الثقافة فإننا نعني بها التراث الفكرى والفنى والروحي للإنسانية الذي توارثته علي مر السنين الطويلة . والعلاقة بين السياحة والآثار أو بين السياحة والثقافة بمفهومها الواسع علاقة وثيقة وتبادلية ، تنبع من كون السياحة نفسها عامل من عوامل الثقافة الإنسانية ، فهي تؤدي إلي تبادل الفكر والمعرفة . ومما لاشك فيه أن ركب الحضارة كان دائما ينتقل من مكان إلي آخر نتيجة للامتزاج الفكرى والفنى والروحي الذي كان يتحقق عند انتقال الإنسان (٢٣) .

وتتحقق للسائح عند زيارته علاقات كثيرة مع الفروع المتعددة للحياة الاجتماعية ماديه (استهلاك بعض السلع والخدمات) وغير مادية (وهي التي تتحقق للسائح عند اتصاله بالمواطنين والنواحي الثقافية المختلفة) .

والسياحة ظاهرة إنسانية أصبحت الآن ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية بالغة المدى ، ويدعم ذلك التطور والتقدم التكنولوجي الذي حققه الإنسان في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " فالسياحة ليست نشاطا اقتصاديا فقط ، فهي كصناعه لها كثير من الأبعاد الاجتماعية والثقافية والنفسية والسياسية التي تؤثر فيها . ولم تعد السياحة مقصورة علي الآثار ولكن هناك مجالات واسعة قد استحدثت في عالم السياحة حيث السياحة الرياضية وسياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية والسياحة الدينية والثقافية .

وتمثل صناعة السياحة مركزاً بالغ الأهمية بالنسبة لمكونات الدخل القومي في مصر لما توفره من دخل بلغ حوالي ١٨٪ من النقد الأجنبي بالنسبة لمكونات الدخل القومي عام ٢٠٠٤ كما أنها مصدر هام من مصادر العمالة . فمصر تعتبر من أكثر المناطق جذباً للسياحة في العالم ، نظرا لما تتمتع به من جو معتدل وموقع متميز وسط العالم ، وامتلاكها لتراث حضاري ثري ، فمصر تتمتع بكل المقومات التي تجعلها بلدا سياحيا من الطراز الأول ووقوعها في الطريق بين كوريا وأوروبا يسهل الأمور للسائح الكوري. وتبذل الحكومة جهودا كبيرة بهدف زيادة عدد السياح الكوريين الزائرين لمصر .

ونظرا لأن مصر رائدة في عالم الحضارة والفكر ، لذلك توافد عليها السياح من كل دول العالم. وتعد السياحة الثقافية والأثرية والتاريخية والدينية من أهم وأقدم أنواع السياحة في مصر ، إذ إن مصر بها العديد من الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية . فضلاً عن سياحة السفاري ، حيث تتمتع مصر بمناطق صحراوية وجبلية عديدة توفر المتعة للسياح هواة رحلات السفاري . كما توجد السياحة العلاجية ، حيث اشتهرت مصر بمياهها المعدنية والكبريتية وجوها الجاف الخالي من الرطوبة ، وما تحتويه تربتها من رمال وطيني صالح لعلاج الأمراض العديدة . وتوجد سياحة المؤتمرات والمعارض التي تمثل نمطا سياحيا هاما ينطوي علي إنفاق سياحي كبير وفرصة أكبر لتسليط الضوء علي المقصد السياحي المصري خلال كل تواجد دولي . والسياحة الرياضية التي أصبحت عاملا مهما في الجذب السياحي . والسياحة الترفيهية وسياحة الشواطئ حيث تتمتع مصر بشواطئ خلابة

علي البحرين المتوسط والأحمر. والسياحة البيئية حيث توجد المحميات الطبيعية ذات الشهرة العالمية مثل محميات رأس محمد وسانت كاترين. والمهرجانات التي تعد من أهم وسائل الجذب السياحي والإعلامي (٢٤).

إن التفوق النسبي في قطاع السياحة ليس مجرد تراث حضاري أو مناخ معتدل أو طبيعة جميلة، إلا أن هذه المقومات تحتاج إلي بنية أساسية ومؤسسات سياحية علي مستوى عال من الكفاءة، وكل هذا يتطلب عقلية سياحية لكي تتحول كل تلك الإمكانيات الكبيرة إلي واقع، لذلك صدر القرار الجمهوري ٤٢٥ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الهيئة العامة للتنمية السياحية.

وقد كان عدد السياح الكوريين القادمين إلي مصر قليلا، وربما كان ذلك راجعاً لعدم انتظام خطوط الطيران بين البلدين أو لعدم إلمام السائح الكوري بثقافة وعادات وتاريخ مصر، إلا أن التسعينات من القرن العشرين شهدت قفزة كبيرة في عدد السياح الكوريين القادمين لمصر. حيث أعلن وزير السياحة المصري في ديسمبر ١٩٩٥ إن حركة السياحة الوافدة لمصر وكوريا زادت بنسبة ٧٤٪، وأشار إلي أن زيادة الوفد الإعلامي الكوري - هو ثاني وفد يزور مصر عام ١٩٩٥ - تأتي في إطار برنامج وزارة السياحة لتكثيف نشر المعلومات السياحية عن مصر في السوق الكورية من خلال ما يكتبه الصحفيون وممثلو التلفزيون والإعلام الكوري في أعقاب زيارتهم لمصر. وتجدر الإشارة إلي أن من أهم الآثار ايجابية لزيارة الرئيس مبارك اكوريا عام ١٩٩٩ هو إقامة خط طيران مباشر بين القاهرة وسول. كما أنه تم إنشاء مكتب سياحي بسفارة مصر بكوريا.

تنامي عدد السياح الكوريين الذين قدموا إلي مصر حتي بلغ حوالي ٤٠ ألف سائح خلال عام ١٩٩٧، وترجع زيادة عدد السياح إلي السياحة الدينية للمزارات المسيحية في مصر والشرق الأوسط، وبدء السياحة الجماعية الكورية إلي منطقة حوض البحر المتوسط. وذلك علي الرغم من أنه كان من المتوقع أن يقل عدد السياح الكوريين لمصر بعد الأزمة المالية التي ضربت آسيا عام ١٩٩٧ والتي تسببت في سوء الأحوال الاقتصادية ووجود حملة تقشف وطنية تدعو إلي عدم السفر للخارج وتوفير أموال الكوريين لسداد ديون بلادهم.

ولأهمية السياحة قال السفير الكوري (يون كيونج أوه) "إن السياحة تلعب دوراً كبيراً في علاقتنا الاقتصادية مثلها مثل التبادل الثقافي، والذي نعتقد أنه مهم جداً للوصول إلي تفاهم مشترك بين الجانبين".

وأوضح السفير الكوري أن السياحة تلعب دوراً مهماً في دعم العلاقات بين الدولتين ، فقد ارتفع عدد السائحين الكوريين إلي مصر ٠ وأوضح أنه في إطار توطيد هذه العلاقات قررت السفارة بدء دورة لتعليم اللغة الكورية بالمجان ابتداءً من شهر أكتوبر ٢٠٠٥ بمقر المركز الثقافي الكوري بالقاهرة . وبلغ عدد التدفق السياحي الكوري لمصر ٢٤ ألف سائح عام ٢٠٠٣ . وأثناء زيارة وزير الخارجية الكوري لمصر في ١٣ أغسطس ٢٠٠١ تم التوقيع علي بروتوكول سياحي (٢٥) .

وفي كوريا نمت صناعة السياحة الكورية نمواً كبيراً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين نظراً لوجود طبيعة خلابة بها بالإضافة إلي بعض الآثار التاريخية . إلا أنه لم تتوفر بيانات عن عدد السائحين المصريين إلي كوريا .

وطبقاً لإحصاءات وزارة السياحة شهد عدد السياح الكوريين القادمين إلي مصر تزايداً ملحوظاً ابتداءً من عام ١٩٩٩ كما هو واضح في جدول رقم (٢) ، ففي عام ١٩٩٩ بلغ عددهم ٢١٣١٣ سائحاً ، وارتفع هذا العدد إلي ٤٠٢٨٢ سائحاً عام ٢٠٠٠ ، و ٢٤٣٩٠ سائحاً عام ٢٠٠١ ، و ٢٧٠٤٣ سائحاً عام ٢٠٠٢ ، و ٢٧٠٩٦ سائحاً عام ٢٠٠٣ ، و ٣٨٦٢٤ سائحاً عام ٢٠٠٤ ، و ٣٠٢١٥ سائحاً عام ٢٠٠٥ خلال ستة شهور فقط (من يناير حتى يوليو) .

جدول رقم (٢)

إجمالي عدد السياح القادمين من كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٥

السنة	عدد السياح
١٩٩٩	٢١٣١٣
٢٠٠٠	٤٠٢٨٢
٢٠٠١	٢٤٣٩٠
٢٠٠٢	٢٧٠٤٣
٢٠٠٣	٢٧٠٩٦
٢٠٠٤	٣٨٦٢٤
٢٠٠٥	من يناير حتى يوليو فقط ٣٠٢١٥
الإجمالي	٢٠٨٩٦٣

المصدر: المركز القومي لمعلومات السياحة - وزارة السياحة .

٥ - تبادل الأنشطة الثقافية

مما لا شك فيه أن لغة الفن لغة عالمية وتلعب الفنون دوراً هاماً في زيادة التفاهم بين الشعوب . وفي مجال تبادل الأنشطة الثقافية بين البلدين يلاحظ تدني عددها علي الرغم من أهمية تبادل الأنشطة الفنية ، لأن الشعوب تتقارب وتتعاطف من خلال تبادل الأنشطة الفنية ، فاللقاءات الثقافية الدولية تحقق ما يمكن تسميته " تقريب الفوارق بين الشعوب " .

وتجدر الإشارة إلي أن العلاقات المصرية - الكورية شهدت العديد من التطورات خلال السنوات القليلة الماضية امتدت إلي العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الدولتين ، وإن كان حجم هذه العلاقات محدوداً للغاية كما سيتضح في التالي (٢٦):

* فقد شهد عام ١٩٩٧ موافقة هيئة الآثار المصرية علي عرض قطع أصلية من الآثار المصرية في كورية لمدة حوالي ستة أشهر مما زاد من تعريف الكوريين بالحضارة المصرية القديمة . كذلك جرت ندوة بسول جمعت لفيفا من أساتذة الجامعات المصرية والكورية

لتبادل الرأي والبحث في سمات الاقتصاد الكوري وعلاقات كورية بمصر والعالم فى نفس العام .

* تم إقامة أسبوع مصري فى كوريا فى الفترة من ٢٠ - ٢٧ يونيه ٢٠٠٤ ، تضمن معرضا للمنتجات وندوة للاستثمار .

* فى إطار التبادل الفنى والثقافى بين مصر وكوريا الجنوبية استقبل رئيس دار الأوبرا المصرية فى ديسمبر ٢٠٠٤ نائب العلاقات الثقافية الخارجية الكورى الذى صاحب البعثة لفرقة الطبول والأقنعة التى تزور مصر للمرة الأولى لبحث سبل دعم التعاون بين الجانبين ، ووقع الطرفان بروتوكولا لتبادل الفرق والعروض الفنية (من باليه - أوركسترا - رقص مسرحى حديث) ، بالإضافة إلى تدريب الكوادر الفنية من أبناء الأوبرا على أحدث التقنيات العالمية فى مجال الصوت والإضاءة وتصميم الديكور . وخلال زيارة وزير الاتصالات والمعلومات فى كوريا الجنوبية لمصر فى أبريل ٢٠٠٤ أشار إلى أن مذكرة التعاون التى وقعت بين مصر وكوريا سوف توفر الفرصة لتعزيز التبادل بين البلدين فى مجال المعلومات والتكنولوجيا والموارد البشرية فى مجال تكنولوجيا المعلومات .

وفى إطار دعم التعاون الثنائى بين البلدين فى المجالات الثقافية أيضا وافقت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٩٩ على منح مكتبه خاصة مزودة بمجموعات كتب تعليم ودراسة اللغة العربية لجامعة " دوسان " بكوريا الجنوبية ، مع تخصيص مسابقة من الوزارة لمنح جائزة لأفضل الطلاب الكوريين من دارسى اللغة العربية لاستكمال دراستهم فى مصر .

وعلى صعيد العلاقات الثقافية الأخرى تم تكوين جمعية الصداقة المصرية - الكورية عام ١٩٦٩ . وعلى الرغم من إنه يوجد مكاتب إعلامية أو ثقافية مصرية فى كوريا ، إلا أنه يوجد مكتب تجارى مصرى فى سول تم افتتاحه عام ١٩٩١ . وعلى الجانب الأخرى يوجد مركز ثقافى وإعلامى كورى فى القاهرة تم إنشاؤه فى أواخر الثمانينات .

٦ - الدبلوماسية الشعبية

تعتبر الدبلوماسية الشعبية من أنجح الوسائل فى تدعيم التفاهم بين الشعوب ،(ونقصد بالدبلوماسية الشعبية تنمية التفاهم والتعاون بين الشعبين من خلال المؤسسات الشعبية مثل : النقابات المهنية والعمالية ، والمؤسسات العلمية ، والتنظيمات النسائية ، والوفود البرلمانية ، والمهرجانات الفنية ، والشباب ، وعقد المؤتمرات ، والألعاب الرياضية ، والوفود السياحية)

لذلك لا بد من استثمار كل صور الدبلوماسية الشعبية في تنمية العلاقات الثقافية المصرية –
الكورية .

وفي هذا الإطار تمت الزيارات الآتية (٢٧):

* في مجال تبادل الزيارات بين الوفود المهنية تم الاتفاق بين مصر وكوريا الجنوبية في أغسطس عام ١٩٩٧ على دعم علاقات التعاون النقابي بينهما ، وتبادل الخبرات والدراسات حول مختلف القضايا العمالية ودور التنظيم النقابي لدفع حركة التنمية وتطوير الإنتاج .
* تمت زيارة وفد من رجال الأعمال الكوريين في أبريل ١٩٩٩ ، ضم ممثلي ١٨ شركة كورية ، وقد اصطحب الوفد ١٥ مسؤولاً حكومياً وذلك لبحث إقامة مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص المصري . هذا بالإضافة إلى زيارة وفد من رجال الأعمال يمثلون ٣٠ شركة كورية لمصر في يونيو ٢٠٠٣ .

* زيارة وفد تجارى كوري لمصر فى ديسمبر ١٩٩٥ .

* زيارة وفد من رجال الأعمال الكوريين لمصر في نوفمبر ١٩٩٨ لبحث فرص الاستثمار فى
مصر .

* زيارة وفد من رجال الأعمال الكوريين لمصر فى مارس ١٩٩٩ ، التقى فيها مع وزير
التجارة والتموين المصري

* زيارة وفد من رجال الأعمال الكوريين لمصر فى أكتوبر ٢٠٠٢ .

* زيارة وفد من رابطة المستوردين بكوريا الجنوبية لمصر فى أكتوبر ٢٠٠٤ ، والذي ضم
ممثلي كبريات الشركات الكورية المتخصصة فى أنشطة الاستيراد ، وذلك لبحث فرص
استيراد منتجات مصرية للسوق الكورية .

* زيارة رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطني الكورى لمصر فى يوليو ١٩٩٩ ،
لبحث العلاقات البرلمانية بين مصر وكوريا الجنوبية والعمل على دعمها فى كل المجالات .
كذلك زار رئيس المجلس الوطني الكورى مصر فى مارس ٢٠٠٢ قابل فيها رئيسى مجلسي
الشعب والشورى .

وتعتبر ظاهرة التآخي بين المدن إحدى صور الدبلوماسية الشعبية (التى ظهرت فى الآونة
الحديثة) . وفى هذا الإطار تمت زيارة عمدة سول للقاهرة عام ١٩٩٩ فى إطار سعى
الحكومة الكورية إلى دعم أواصر التعاون مع مصر فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية • وأشار عمدة سول إلى أن القاهرة هي العاصمة الوحيدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التي ترتبط بعلاقات تآخي مع سول منذ عام ١٩٧٠ • وقد تم في هذه الزيارة الاتفاق على إقامة المعارض والمنتديات الثقافية وتبادل الخبرات في مجال شؤون البلديات والإدارة المحلية • كذلك زار عمدة مدينة "تيجي" بكوريا الجنوبية مصر في أكتوبر ٢٠٠٠ ، التقى فيها مع وزير التنمية المحلية المصري لتوطيد أوجه التعاون بين مدينة "تيجي" وبعض المحافظات المصرية ، وعقد اتفاقية توأمة بين المدينة الكورية وإحدى المدن المصرية •

وإذا نظرنا للجالية المصرية في كوريا (باعتبار أنها يمكنها القيام بدور هام في توثيق العلاقات على المستوى الشعبي) نجد أن عددها ضئيل للغاية لا يتجاوز ٨٧ فرداً •

خاتمة

باستعراض واقع العلاقات الثقافية بين مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٥ يتبين أنه على الرغم من وجود اقتناع لدى المسؤولين في الدولتين بأهمية تنمية العلاقات في مختلف المجالات بينهما، إلا أن التعاون الفعلي لا يرقى لمثل هذا الاهتمام، إلا إنه بعد رصد هذا الواقع فإنه يمكن استشراف تصور لمستقبل تلك العلاقات ، ويمكن القول إن مستقبل تلك العلاقات واعد بالازدهار والنمو والعمق ، حيث تكمن في العلاقات التاريخية بين الطرفين منذ الخمسينات من القرن العشرين أرضية صلبة وبدور نجاح وازدهار تلك العلاقات • حيث لا توجد روايب أو تراكمات يمكن أن تسبب سوء الفهم بين الطرفين .غير أنه لا يمكن الاعتماد على الاعترافات التاريخية وحدها • لأن ذلك لن يكون ذا نفع كبير إذا لم يدعمه ويسانده تحرك واقعي ملموس • لذلك فإن مستقبل العلاقات الثقافية المصرية- الكورية سيعتمد على مدى قدرة الشعبين على فهم بعضهما البعض من خلال التفاعل المباشر بينهما • ولن يتم ذلك إلا من خلال إرساء قنوات ثقافية مختلفة ومد جسور تصل بين شعبي البلدين •

* إن الاهتمام باللغة أصبح ضرورة ملحة فلا بد من زيادة أعداد الطلاب المقبولين بأقسام اللغات الآسيوية في كليات الألسن والآداب بالجامعات المصرية وكليات اللغات والترجمة بالأزهر لتخريج كوادر تعمل في مجال العلاقات الثقافية الدولية .

* إذا نظرنا إلي حجم التبادل الثقافي مع كوريا وقارناه بتوجهات السياسة المصرية نحو تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية معها ، نجد عدم التوافق بين الاتجاهين فلم يتم إقامة تبادل ثقافي معها إلا في حدود ضيقة للغاية . ولذلك لا بد من بذل الجهود من قبل الأجهزة المعنية بالعلاقات الثقافية لتفعيل تلك العلاقات .

* إن كوريا لا يوجد بها جالية مصرية أو عربية كبيرة أو منظمة يمكن الارتكان إليها للقيام بدور ثقافي علي المستوى الشعبي كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا فلا يتعدى عدد أفراد الجالية المصرية في كوريا ٢٨ فرداً، وربما يرجع ذلك إلى أن هناك قوانين تحكم العمالة لا تسمح للعمالة الأجنبية بالتحرك بسهولة بجانب عائق اللغة . وكذلك لا توجد جالية كورية كبيرة في مصر، مما يبرز الحاجة إلى مضاعفة الجهد في كل المجالات تعويضاً عن عدم وجود مثل هذه الجالية . ولذلك لا بد من تفعيل دور جمعية الصداقة حيث يمكن لهذه الجمعيات أن تلعب دوراً كبيراً في مجال الدبلوماسية الشعبية لتعويض هذا النقص .

* تشجيع تبادل الوفود السياحية ، حيث إن السياحة تساهم في تنمية التفاهم بين السياح والشعب المضيف ، كما تعتبر جسراً للصداقة بين الشعوب .

* يتعين الاهتمام بالجالية المسلمة في كوريا الجنوبية من خلال تزويدها بالكتب الدينية ومنح طلابها منح للدراسة بالأزهر، وإشراك وعاظها في الدورات التي ينظمها الأزهر الشريف وترجمه الكتب الإسلامية إلي اللغة الكورية .

* لما كانت الجامعات تساهم في تشكيل مؤسسات المجتمع بتخريجها للكوادر التي يبرز فيها الصفوة المختارة ، ولما كان الحرم الجامعي يوفر إحدى المجالات لعرض وجهات النظر . وعلي الرغم من أهمية هذا الدور الذي تلعبه الجامعات في مجال التبادل الطلابي ، إلا أن الدراسة أوضحت محدودية الدور الذي قامت به الجامعات المصرية في هذا المجال ، وتمثلت هذه المحدودية في قلة أعداد الطلاب الكوريين الذين درسوا فيها طوال الفترة محل الدراسة .

* يكون التقاء الأساتذة بنظرائهم من الدول الأخرى فرصة للتشاور ومتابعة ودراسة الحلول التي يمكن ابتكارها لحل المشكلات التنموية والتي تتشابه إلي درجة كبيرة مع بعضها البعض، إلا أن هناك قصور شديد في التبادل العلمي علي مستوي أعضاء هيئة التدريس بين مصر وكوريا الجنوبية ودل علي ذلك تواضع الأعداد التي تم تبادلها بينهما، لذلك برزت الحاجة إلي زيادة عدد الأساتذة الزائرين لسد النقص والفراغ الذي ينجم عن قلة عدد الطلاب الذين يتم تبادلهم .

* لاشك أن للعلاقات الثقافية دور هام في تنمية العلاقات الاقتصادية ولذلك لا بد من أن تعمل السياسة المصرية علي زيادة حجم التبادل الثقافي مع كوريا الجنوبية وتفعيله، وأن تعمل علي استثمار مظلة العلاقات الثقافية لتنمية العلاقات الاقتصادية . فقد لوحظ أن الدول المتقدمة تهتم بالتبادل العلمي والتعليمي اهتماماً كبيراً لما له من أثر كبير علي ازدهارها اقتصاديا بشكل غير مباشر ، وذلك من خلال المصروفات الدراسية التي يدفعها هؤلاء الطلاب وإنفاقهم علي المعيشة خلال فترة دراستهم ، فضلا عن ذلك فإنه بعد عودة هؤلاء الطلاب إلي بلادهم فإنهم ينقلون خبرتهم العلمية والعملية التي اكتسبوها لدولهم مما يكون له أثره في نقل التقنية من الدول التي درسوا فيها إلي دولهم . فالمجال الثقافي صار يواكب التطور الاقتصادي الذي أدي بالدول إلي تصدير ما تنتجه من تقنية ومنتجات .

* وتعتبر الدبلوماسية الشعبية من أنجح الوسائل في تدعيم التفاهم بين الدول ، لذلك لا بد من استثمار كل صور الدبلوماسية الشعبية في تنمية العلاقات المصرية - الكورية ولما كانت الألعاب الرياضية هي إحدى صور الدبلوماسية الشعبية ، ومن أنجح الأساليب لجذب الشباب فضلا عن أنها لغة عالمية مثل الموسيقى تخترق حاجز اللغات بين الدول . هذا فضلا عن أنه عند إقامة مباراة بين فرق الدولة وفرق أجنبية فإن أجهزة الإعلام تسلط الضوء علي التعريف بالدولة التي تنتمي إليها تلك الفرقة المشتركة في المباراة مما يتيح الفرصة للشباب للتعرف علي شعب وثقافة تلك الدولة لذلك لا بد لوزارة الشباب من العمل على تكثيف إقامة أنشطة رياضية متبادلة بين الفرق الرياضية خاصة وأن كوريا الجنوبية تهتم بالرياضة اهتماماً كبيراً ، فقد استضافت دورة الألعاب الأولمبية الرابعة والعشرين في سول عام ١٩٨٨ ، واستضافت أيضا بطولة نهائيات كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٠٢ مناصفة مع اليابان.

* لاشك أن لوسائل الاعلام المرئية ، خاصة فى وجود القنوات الفضائية، دور فاعل فى تحقيق الاتصال بين الشعوب . لذلك لابد من الاهتمام بتبادل الأعمال الدرامية والأفلام التسجيلية والبرامج التلفزيونية المترجمة بين تلفزيونى الدولتين .

* وللتغلب على صعوبة التكلفة المادية والاجتماعية للطلاب الكوريين الذين يرغبون فى الدراسة بمصر وزيادة عددهم يمكن الاستعانة بالتعليم المفتوح لزيادة أعداد الطلاب الكوريين ، هذا بجانب استقدامهم للتعليم فى مصر ، أى يمنح الطالب درجة البكالوريوس أو الليسانس من الجامعات المصرية وهو فى بلده ، على أن تكون المكاتب والمراكز الثقافية المصرية والسفارات المصرية فى الخارج بمثابة مكاتب فرعية للجامعة المفتوحة فى مصر ، بحيث يحصل الطالب منها على المواد الدراسية وشروط الالتحاق كما يؤدي الامتحان فيها . على أن يؤدي الطالب الامتحان النهائي بمقر الجامعة الملتحق بها فى مصر، ويتم تشجيعه بتقديم منحة دراسية له فى السنة النهائية للدراسة ، وذلك لتوسيع قاعدة الطلاب المحترفين بالثقافة المصرية .

الهوامش

١. سليم مكور ، التنمية الثقافية- تجارب اقليمية،(باريس : اليونسكو ،١٩٨٣)،صص ٧-١٧ .
٢. محمد سالم ، القيم السياسية فى اندونيسيا -ورقة تحليلية فى ضوء اقتراب الثقافة السياسية،دراسة مقدمة للمؤتمر السنوى العاشر لمركز الدراسات الآسيوية،مايو ٢٠٠٥ ، صص ٢-٥ .
٣. تقارير المراسلين .
٤. حقائق عن كوريا ،(سيول : الهيئة الكورية للاستعلامات ما وراء البحار ،٢٠٠٥) .
٥. حقائق عن كوريا ، المرجع السابق ، صص ٩٦-٩٨ .
٦. النشرة السياحية ، العدد الثانى ، ١٩٩٣ ، وزارة السياحة ، ص ٢٧٣ .
٧. د ماجده صالح ، دراسة لبعض النماذج الآسيوية الديمقراطية ، المؤتمر السنوى العاشر للدراسات الآسيوية ، ص ٢٣ .
٨. د هدى متكيس ، المتغير الثقافى والتنمية فى كوريا ، فى النموذج الكورى للتنمية ، د . محمد السيد سليم (محرر)، القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٨ ، صص ٣٦٣-٣٩٣ .
٩. د . حمدى عبد الرحمن ، الأبعاد الثقافية للعولمة فى كوريا ، فى كوريا والعولمة ، مدحت أيوب (محرر) ، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ٢٠٠٢)، ص ٢٠١ .
١٠. د محمد سعد أبو عامود ، العولمة والدولة ، السياسة الدولية ، العدد(١٦١) ، يوليو ٢٠٠٥ ، صص ٢٠٠-٢٠٥ .
١١. د رجاء سليم ، العلاقات المصرية الآسيوية ، أوراق آسيوية ، العدد(١٧) ، (القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٧)، صص ٨-٩ .
١٢. تقرير مكتب التمثيل التجارى المصرى ، سفارة جمهورية مصر العربية فى سول .
١٣. تقارير المراسلين وأرشف الأهرام .
١٤. بيانات الادارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافى بوزارة التعليم العالى .
١٥. بيانات الادارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين بوزارة التعليم العالى .
١٦. حديث لسفير كوريا بالقاهرة بعنوان "علاقات تاريخية عريقة بين مصر وكوريا " ، جريدة الأهرام فى ١٦/١٢/١٩٧٣ .
١٧. إبراهيم نافع ، مصر وكوريا الجنوبية :أفاق التعاون الواسعة بالرغم من الأزمة الآسيوية ، جريدة الأهرام ٩/٤/١٩٩٩ .
١٨. د لطيفة النادى ، العلم والانجاز الكورى ، الأهرام ٢٨/٤/١٩٩٩ .
١٩. حقائق عن كوريا ، مرجع سبق ذكره ، صص ٧٠-٧١ .
٢٠. حسين الكامل ، العلاقات المصرية - الكورية ، فى العلاقات المصرية الآسيوية، (تحرير) د محمد السيد سليم، ود إبراهيم عرفات ،(القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٠٠٠) ، صص ٣٦٥-٣٦٦ .
٢١. Dr . Hazm A. Hsny , The Construction of Egyptian – Korean Bridge to Promte : Information & Communication Tecnology Transfer , in The Korean – Egyptian Cooperation in the 21 ts Century . ed. Jaemahn Suh ,(Seoul: Korean Institute of the Middle East & Africa ,2003),pp 16-17 .
٢٢. تقارير المراسلين .
٢٣. النشرة السياحية ، صص ١٧-٣٨ .
٢٤. مصر ٢٠٠٤ ، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠٠٥) ، صص ٢٩١-٣٠٠ .
٢٥. تقارير المراسلين .
٢٦. تقارير المراسلين .
٢٧. تقارير المراسلين .